



جمهورية مصر العربية

وزارة

الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

مكتب الوزير

الرقم البريدي ١١٥١٦

قرار وزاري

رقم (٦٥) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٣

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيهه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني ،

وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٢٤) لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل الوزارة .

وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٦ بتعيين رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ،

وعلى القرار الجمهوري رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن إنشاء التجمعات الأولى والثانية والخامس (مدينة القاهرة الجديدة) .

وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٢٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن منطقة الامتداد الشرقي لمدينة القاهرة الجديدة بمساحة ١٦٩٥١.٣٦ فدان بديل المساحة المستقطعة لصالح القوات المسلحة من مدينة الامل .

وعلى القرار الجمهوري رقم (٣٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إستئزال مساحة (١٠٩١١.٤٧) فدان من الأراضي المخصصة للامتداد الشرقي لمدينة القاهرة الجديدة وال الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٢٧) لسنة ٢٠٠٢ سالف الذكر وتخصيصها لشركة المقاولون العرب " عثمان احمد عثمان وشركاه " .

وعلى القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التصرف من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في مساحة قدرها (١٠٩١١.٤٧) فدان من الأراضي المخصصة للامتداد الشرقي لمدينة القاهرة الجديدة لشركة المقاولون العرب .. نفاذًا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٤ سالف الذكر وذلك بـ مقابل .

وعلى العقد المسجل برقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ والذي بموجبه آلت ملكية الأرض لشركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان وشركاه)

وعلى العقد المسجل والمشرم برقم ٤١٠٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٤ بشأن مساحة الأرض التي تم تخصيصها لشركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان وشركاه) بموجب القرار الجمهوري رقم (٣٥٦) لسنة ٢٠٠٤ و القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي بموجبه قد آلت ملكية هذه المساحة من الأرض لشركة المستقبل للتنمية العمرانية .

وعلى ما تنتهي اليه قطاع الشئون الفنية بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة من مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من شركة المستقبل للتنمية العمرانية للمخطط العام لمشروع مدينة سكنية متكاملة الخدمات (مدينة المستقبل) على قطعة الأرض المخصصة للشركة بمساحة ١٠٩١١.٤٧ فدان بمنطقة شرق مدينة القاهرة الجديدة .

وعلى مذكرة السيد المهندس / نائب رئيس الهيئة للشئون الفنية بتاريخ ٢٠٠٨/١/٣٠ بشأن الموافقة من الناحية الفنية على الرسومات المقدمة وطلب إصدار القرار الوزاري

عثمان احمد عثمان وشركاه



جمهورية مصر العربية

وزارة

الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

مكتب الوزير

الرقم البريدي ١١٥١٦

(٢)

تابع القرار الوزاري

رقم (٦٥) بتاريخ ٢٠٠٨/٢٣

"قرار"

ماده (١) : إعتماد المخطط العام للمشروع المقدم من شركة المستقبل للتنمية العمرانية لإقامة مدينة سكنية متكاملة الخدمات (مدينة المستقبل) بمنطقة شرق مدينة القاهرة الجديدة بإجمالي مساحة ١٠٩١١.٤٧ فدان أي ما يعادل ٤٥٨٢٨١٥١.٥٠ م٢ (فقط خمسة وأربعون مليوناً وثمانمائة وثمانية وعشرون ألفاً ومائه وواحد وخمسون متراً مربعاً و٥٠/١٠٠ من المتر المربع لا غير) وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة وقائمه الشروط المرفقتين الخاصة بالمشروع . والقرار الجمهوري رقم (٣٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، والقرار الوزاري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ ، والعقد المسجل برقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ والعقد المسجل والمشهر برقم ٤١٠٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٤ والتي تعتبر مكملاً لهذا القرار ..

ماده (٢) : تلتزم الشركة بتقديم المخططات التفصيلية لمراحل المشروع طبقاً للمخطط العام المعتمد لكامل مساحة المشروع تباعاً لكل مرحلة تقوم ب تقديمها للإعتماد طبقاً للشروط الفنية المرفقة بالقرار الوزاري و اللوحة المعتمدة ..

ماده (٣) : تلتزم الشركة بسداد مبلغ وقدره ٥٤٥٦٠٠٠ جنية (فقط أربعة وخمسون مليوناً وخمسماة وستون ألف جنية لا غير) مضافاً إليها عائد الاستثمار وفقاً لسعر الفائدة الساري بالبنك المركزي المصري وقت السداد وذلك قيمة المصروف الإدارية لاستصدار القرار الوزاري باعتماد التخطيط والتقييم المؤجلة لمدة عام طبقاً لموافقة السلطة المختصة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ ، وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء القرار الوزاري وإتخاذ الإجراءات القانونية الازمة ..

ماده (٤) : تلتزم الشركة بتقديم مخطط عام لشبكتي مياه الشرب والصرف الصحي لمراحل التنفيذ المختلفة ، وكذا الدراسات الخاصة باحتياجات المشروع من مياه الشرب والصرف الصحي ، مع تعهد الشركة بتحمل كافة التكاليف الخاصة بإعداد المشروع بهذه المرافق ومن مصادرها السيادية في حالة طلب الشركة قيام الهيئة بإعداد المشروع بتلك الاحتياجات وقيامها بتدبير تلك الاحتياجات بمعرفتها الخاصة وعلى نفقتها ..

ماده (٥) : في حالة موافقة الشركة على قيام الهيئة بتدبير إحتياجات المشروع من المرافق (مياه - صرف صحي) تلتزم الشركة بتقديم جداول مفترضة بالمقننات المطلوبة من تلك الإحتياجات ومواعيدها المفترضة لتنمية المنطقة لأخذها في الإعتبار بعد إعتمادها من الهيئة ..

صـ ٢

